annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

CSO Partnership for Development Effectiveness

حزيران ٢٠١٨

# التعاون الإنمائي جنوب-جنوب: حالة العالم العربي

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

CSOPartnership
for Development Effectiveness

# التعاون الإنمائي جنوب-جنوب:
# حالة العالم العربي


**محمد سعيد السعدي**
باحث في الاقتصاد السياسي

مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي
Funded by the European Union

هذا التقرير تم إعداده بدعم مالي من قبل الإتحاد الأوروبي. إن محتوى هذا التقرير هو مسؤولية شبكة المنظمات العربية غير الحكومية وحدها ولا يمكن اعتباره تحت أي ظرف أنه يمثل موقف الممول.

# المحتويات:


| | |
|---|---|
| **التعاون الإنمائي جنوب- جنوب :المعطيات والإطار المفاهيمي** | **٧** |
| الصعود الاقتصادي للجنوب | ٧ |
| من التعاون جنوب-جنوب الى التعاون الإنمائي جنوب-جنوب | ١٠ |
| الإطار المفاهيمي للتعاون الإنمائي جنوب-جنوب | ١٣ |
| الإنمائي جنوب-جنوب | ١٥ |
| **التعاون الانمائي العربي** | **١٨** |
| حجم العون الإنمائي | ١٨ |
| المانحون | ١٨ |
| دعم تمييزي للبلدان التي طالها الربيع العربي | ٢٠ |
| التوزيع القطاعي للمساعدة الإنمائية العربية | ٢١ |
| ملاحظات تقييمية للعون الإنمائي العربي | ٢١ |
| **تجارب الاندماج الإقليمي العربي** | **٢٣** |
| مجلس التعاون الخليجي: الإنجازات والإخفاقات | ٢٣ |
| .اتحاد المغرب العربي | ٢٧ |
| **إمكانية النزوع نحو الهيمنة** | **٣٠** |
| **المراجع** | **٣١** |

تهدف هذه الورقة الي تبيان خصائص ومميزات التعاون جنوب-جنوب وأشكال تمظهره في العالم العربي. وتربط الدراسة بين الصعود المتنامي لدول الجنوب وتقوية مكانتها في مجالي السياسة والاقتصاد العالميين وبين انتشار مختلف أشكال التعاون جنوب-جنوب الذي لا يقتصر على المساعدة الإنمائية التقليدية (أي تقديم الاعانة المالية في شكل منح وقروض ميسرة)، بل يتعداها ليطال التجارة والاستثمار وتبادل الخبرات ونقل المعرفة والتكنولوجيا، إلخ. كما تركز على التعاون الإنمائي العربي من حيث أهميته وتوزيعه الجغرافي والقطاعي وتقدم نظرة نقدية لمحتواه وأبعاده، خاصة في ظل التحولات التي يشهدها العالم العربي بعد الثورات التي هزته في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١.وتتطرق الورقة في جزئها الأخير إلى دراسة الإندماج الإقليمي العربي بوصفه آلية أساسية من آليات التعاون جنوب–جنوب موضحة، من خلال تقييم تجربتي مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، محدودية الإنجازات وحجم التحديات التي تواجهها. ويتجلى من خلال الدراسة بأن التعاون جنوب-جنوب بالعالم العربي متخلف كثيرا مقارنة مع مناطق الجنوب الأخرى، وهو قائم على الإعتبارات الجيو-سياسية أكثر من المصالح الاقتصادية.



# التعاون الإنمائي جنوب- جنوب :المعطيات والإطار المفاهيمي

**يرتبط تنامي التعاون الإنمائي جنوب - جنوب بالصعود المضطرد لدول الجنوب وتعزيز مكانتها على مستوى الاقتصاد العالمي. ويسعى هذا التعاون الى تجاوز المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بلدان الشمال للدول «النامية». ويتطلب تعظيم الفوائد الانمائية للتعاون جنوب-جنوب ضبط الإطار المفاهيمي الذي يؤطره وبلورة مقاربة ملائمة لتقييم اثاره.**

## الصعود الاقتصادي للجنوب

هناك حاليا إجماع على صعيد المنظمات الدولية (الأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المؤسسات متعددة الأطراف) وفي الأوساط الأكاديمية على تحقيق عدد من بلدان الجنوب نتائج إقتصادية ملفتة جعلت منها إقتصادات صاعدة تنافس الدول الرأسمالية المتقدمة وتطمح الى تغيير موازين القوى على الصعيد العالمي. هكذا ارتفع نصيب دول الجنوب من الإنتاج العالمي من ٢٤ بالمائة سنة ٢٠٠١ الى ٣٠ بالمائة سنة ٢٠٠٥ و٣٥ بالمائة سنة ٢٠٠٩ ليبلغ ٤٥ بالمائة سنة ٢٠١٤

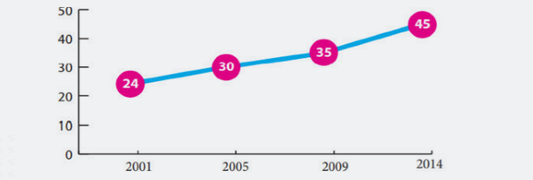


*شكل 1: مساهمة الجنوب في الناتج العالمي (بالنسبة المئوية)*

Source: Resurging South- Stylized Facts. RIS, New Delhi.

وقد تمت هذه الزيادة على حساب دول الشمال التي تراجع نصيبها من الناتج الداخلي الخام العالمي على الصعيد العالمي من ٧٦,١ بالمائة سنة ٢٠٠٠ الى ٦٥,٢ بالمائة سنة ٢٠١٤ في حين انتقلت هذه النسبة من ٢٣,٩ بالمائة سنة ٢٠٠٠ الى ٣٤,٨ بالمائة سنة ٢٠١٤ لبلدان الجنوب (الشكل ٢). وقد كانت مجموعة الدول الصاعدة (خاصة الصين، الهند، البرازيل وجنوب افريقيا) أكبر مستفيد من هذا التحول حيث ارتفع نصيبها من ١٧ بالمائة سنة ٢٠٠٠ الى ٢٦,٤ بالمائة سنة ٢٠١٤. بالمقابل، عرف نصيب الدول النامية الأخرى تحسنا طفيفا حيث ارتفع نصيبها من الناتج الداخلي العالمي الخام من ٥,٨ بالمائة سنة ٢٠٠٠ الى ٦,٧ بالمائة سنة ٢٠١٤

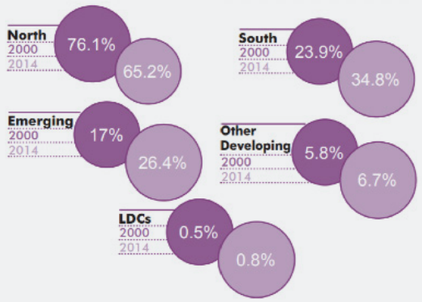


*شكل 2: حصة الناتج المحلي الإجمالي في العالم*

Source: Resurging Facts

وقد ساهمت التجارة بشكل وافر في هذا الصعود إذ عرف نصيب دول الجنوب من التجارة العالمية قفزة نوعية بين سنة ٢٠٠٢ و٢٠١٤ مقابل تراجع ملموس لنصيب دول الشمال

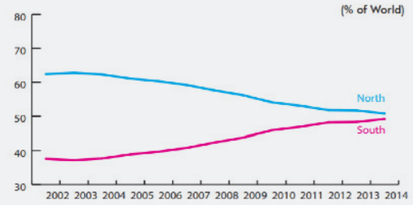


*شكل 3: ازدياد حصة الجنوب من التجارة في العالم (بالنسبة المئوية)*

Source: Resurging Facts

وقد ساهم الانخراط في سلاسل الإنتاج العالمية والإقليمية في الصعود التجاري لدول الجنوب

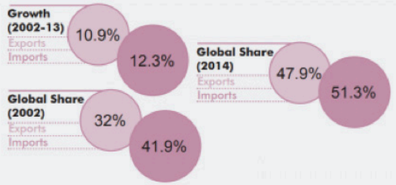


*شكل 4: التجارة في سلاسل القيمة العالمية*

Source: Resurging Facts

يتجلى من الشكل رقم ٤ أن نصيب الجنوب من الصادرات العالمية في إطار هذه السلاسل ارتفع من ٣٢ بالمائة سنة ٢٠٠٢ الى ٤٧,٩ بالمائة سنة ٢٠١٤، أما بالنسبة للواردات، فقد انتقل نصيب دول الجنوب من ٤١,٩ بالمائة سنة ٢٠٠٢ الى ٥١,٣ بالمائة سنة ٢٠١٤.وقد ساهم هذا الصعود التجاري لبلدان الجنوب في تقوية رصيدها من العملة الصعبة حيث سجل معدل نمو يساوي ٧,٠ بالمائة سنة ٢٠٠٥ و٩,٣ بالمائة سنة ٢٠١٣ مقابل ٢,٢ بالمائة و٣,٠ بالمائة فقط بالنسبة لدول الشمال. وقد سجلت مجموعة الدول الصاعدة معدلات أعلى حيث بلغت ٨,٠ بالمائة سنة ٢٠٠٥ و١١,٠ بالمائة سنة ٢٠١٣ .

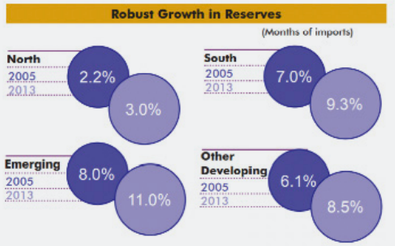


*شكل 5: النمو القوي في الإحتياطات*

Source: Resurging Facts



أخيرا وليس آخرا، ازداد اهتمام دول الجنوب عامة، والبلدان الصاعدة على الخصوص، بمجال المعرفة والتقدم التكنولوجي من خلال تخصيص نسبة معتبرة من ناتجها الداخلي الخام للبحث والتطوير.

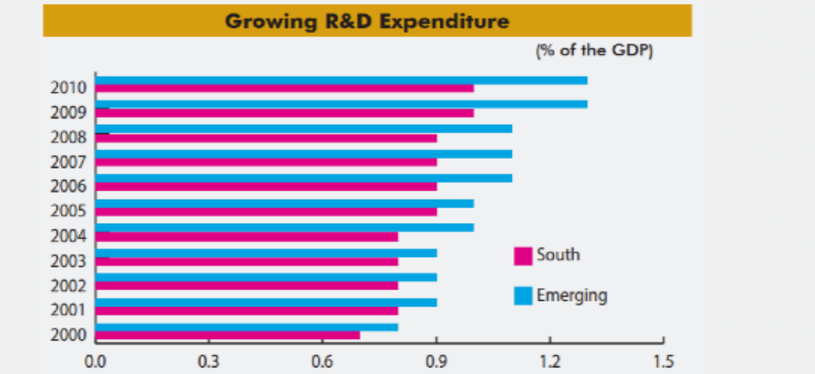


*شكل 6: نمو حجم الإنفاق على البحث والتطوير في دول الجنوب (باللون الزهري) والدول الصاعدة (باللون الأزرق)، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي*

Source: Resurging Facts

## من التعاون جنوب-جنوب الى التعاون الإنمائي جنوب-جنوب

تعود اللبنات الأولى للتعاون جنوب-جنوب الى مرحلة نضال شعوب العالم الثالث ضد الاستعمار والمحاولات الأولى لبناء الدولة الوطنية المستقلة خلال الخمسينات من القرن العشرين. وقد شكل مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) اللبنة الأولى في وضع أسس التعاون جنوب-جنوب حيث نص على المبادىء التي تحكم العلاقات بين الدول الآسيوية والأفريقية المشاركة ومن أهمها: سيادة جميع الدول ووحدتها، وعدم التدخل في شؤونها، واحترام حقوق الإنسان، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وتنمية المصالح المتبادلة بينها والتعاون. وقد مهد هذا المؤتمر لإنشاء حركة عدم الانحياز سنة ١٩٦١ ثم مجموعة ٧٧ سنة ١٩٦٤. وتطورت مختلف أشكال التعاون بين بلدان العالم الثالث، خاصة بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سنة ١٩٧٨ في بوينس ايرس، حيث تنوعت مبادرات التكامل الاقليمي بين بلدان الجنوب من خلال إحداث أسواق إقليمية مشتركة واتحادات جمركية، وإقامة التعاون على الأصعدة السياسية والمؤسسية، وإنشاء شبكات النقل والإتصالات بين الدول. كما تضمنت مختلف أشكال التعاون والتنسيق في المحافل الدولية، خاصة داخل المنظمات المتعددة الأطراف وفي بناء التحالفات العسكرية والتبادل الثقافي. وقد أكدت وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لسنة ٢٠٠٩ بأن «التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب ... وأن ماهية هذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجدول أعماله يجب أن تحددها بلدان الجنوب، وأن يستمر الاسترشاد في ذلك بمبادئ احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها والإستقلالية والمساواة وعدم فرض الشروط وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمنفعة المتبادلة». هذا وقد عرفت مظاهر التعاون جنوب-جنوب تطورا ملحوظا خلال العقدين الأخيرين- بما فيها التجارة، الاستثمار، المساعدة الإنمائية، التعاون الفني وتدفقات مالية أخرى.

على سبيل المثال، ارتفع نصيب التبادل التجاري جنوب-جنوب من التجارة العالمية من ٨,١ بالمائة سنة ١٩٨٠ الى ١٦ بالمائة سنة ١٩٩١ و٣٠ بالمائة سنة ٢٠١١، في حين تراجعت هذه الحصة بالنسبة لدول الشمال من ٤٦ بالمائة الى أقل من ٣٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٠ (CSO Partnership for Development Effectiveness, ٢٠١٦)

ومن منافع التبادل التجاري جنوب-جنوب أنه يحد من التبعية لأسواق بلدان الشمال، كما أنه يقلص مصاريف النقل بالنظر الى القرب الجغرافي بين بلدانه، إضافة الى أنه يساعد على تنويع سلة السلع المتبادلة. نفس المنحى التصاعدي ميز تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول الجنوب، ذلك أن نصيب هذه الأخيرة من التدفقات العالمية ارتفع من ٦ بالمائة سنة ١٩٨٠ الى ٣١ بالمائة سنة ٢٠١٢. كما تبين معطيات أخرى أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة جنوب-جنوب أصبحت ظاهرة مميزة في حد ذاتها إذ ازدادت بمعدل سنوي بلغ ٢١ بالمائة وشكلت قرابة ١٤ بالمائة من مجموع الإستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي. على سبيل المثال لا الحصر، عرف التبادل التجاري بين البرازيل وأفريقيا قفزة كبيرة إذ انتقل من ٤ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٠ الى ٢٨ مليار سنة ٢٠١٢. وقد كان هذا التطور من بين العوامل المهمة التي دفعت البرازيل الى رفع عدد سفاراتها في أفريقيا الى ٣٧، أي أكثر من المملكة المتحدة. كما أصبحت الصين أهم شريك تجاري للقارة الإفريقية.

إذا كان التعاون جنوب-جنوب يتميز بتنوع أشكاله ومضامينه، فإن الغاية من هذه الورقة هو التركيز على هذا التعاون من جانب المساعدة من أجل التنمية.

تشير آخر الإحصائيات المنشورة من قبل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (جدول رقم ١) بأن التعاون الإنمائي المقدم من طرف عشر أكبر دول من دول الجنوب المانحة ما فتئ حجمه يتزايد خلال فترة ٢٠١٠-٢٠١٥ حيث انتقل من ١٠,١ مليار دولار سنة ٢٠١٠ الى ٢٨,٨ مليار دولار تقريبا سنة ٢٠١٤، هذا دون احتساب مساهمات دول الجنوب المانحة في المنظمات المتعددة الأطراف، خاصة تلك التابعة للأمم المتحدة.



جدول 1: تقدير التعاون التنموي الإجمالي من المزودين الصاعدين مع انفاق سنوي بأكثر من 300 مليون دولار

| الدولة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| البرازيل[1] | 500 | 469 | 411 | 316 | - |
| الصين | 2564 | 2785 | 3123 | 2997 | 3401 |
| الهند[2] | 708 | 794 | 1077 | 1223 | 1398 |
| الكويت (الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية) | 639 | 526 | 482 | 541 | 598 |
| المكسيك[3] | - | 99 | 203 | 526 | 169 |
| قطر | 334 | 733 | 543 | 1344 | - |
| الإتحاد الروسي | 472 | 479 | 465 | 714 | 876 |
| المملكة السعودية[4] | 3494 | 5239 | 1436 | 5825 | 13785 |
| تركيا | 967 | 1273 | 2533 | 3308 | 3591 |
| الإمارات العربية المتحدة | 542 | 796 | 854 | 5493 | 5193 |

(١) إن التعاون الإنمائي للبرازيل أعلى بكثير وفقاً للأرقام الرسمية التي تنشرها الحكومة البرازيلية. إن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تستخدم هذه البيانات، ولكن لأغراض هذا التحليل، فهي تشمل في تقديراتها فقط: (أ) الأنشطة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛ (ب) المساهمات المقدمة إلى الوكالات المتعددة الأطراف التي يهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية ورفاهية البلدان النامية (أو نسبة من هذه المساهمات عندما تكون الوكالة المتعددة الأطراف لا تعمل حصراً على الأنشطة التنموية في البلدان النامية). وتستبعد منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في أنشطة حفظ السلام الثنائية.

(٢) الأرقام الخاصة بالهند تستند إلى سنواتها المالية. على سبيل المثال، تتطابق بيانات ٢٠١٢ مع السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

(٣) ترجع ذروة التعاون التنموي المكسيكي في عام ٢٠١٣ بشكل رئيسي إلى عملية تخفيف عبء الديون مع كوبا.

(٤) إن تقارير المملكة العربية السعودية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية عن برنامج التعاون الإنمائي الخاص بها تتكون من الأرقام الإجمالية للمساعدات الإنسانية والتنموية حسب المنطقة، والمعونات المتعددة الأطراف ومدفوعات القروض من قبل الصندوق السعودي للتنمية.

Source: Luijkx W and Benn J, 2017.p 7.

ووفقا لنفس المصدر(جدول رقم ٢)، فقد شكل التعاون الإنمائي جنوب-جنوب ٥,٢ بالمائة من التعاون الإنمائي الدولي سنة ٢٠١١ و٥,٦ بالمائة سنة ٢٠١٢، ثم ٦,٨ بالمائة سنة ٢٠١٣ و٧,٠ سنة ٢٠١٤، علماً بأن طريقة احتساب المعونة المقدمة من طرف دول الجنوب تنزع الى التقليل من حجمها الحقيقي (سنتطرق لهذه النقطة في الفقرة ١,٣)، انظر:Correa M.L.,٢٠١٧

*جدول 2: تقدير التعاون التنموي العالمي (المدفوعات الإجمالية، الأسعار الحالية)*

| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2014 (% من المجموع) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المساعدة التنموية الرسمية ODA من 28 دولة عضو في لجنة المساعدة التنموية DAC | 141.2 | 150.1 | 140.1 | 151.7 | 150.8 | %83 |
| المساعدة التنموية الرسمية ODA من المزودين الصاعدين الذين يرفعون التقارير إلى لجنة المساعدة التنموية | 6.7 | 9.1 | 6.5 | 16.7 | 25.0 | %14 |
| تدفقات التعاون التنموي من 10 مزودين صاعدين لا يرفعون التقارير إلى لجنة المساعدة التنموية | 4.3 | 5.2 | 5.6 | 6.8 | 7.0 | %4 |
| حاصل الجمع: التعاون التنموي من 29 مزودين صاعدين | 11.0 | 14.3 | 12.1 | 23.4 | 32.0 | %17 |
| المجموع العالمي | 152.3 | 164.3 | 152.2 | 175.1 | 182.8 | %100 |

ملاحظات

(١) أخذت من «تقرير التعاون التنموي ٢٠١٦» الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(٢) يشمل المزودون التسعة والعشرون ١٩ بلداً تقدم تقاريرها إلى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية («إسرائيل»، كازاخستان، الكويت، ليختنشتاين، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، تايلند ، تيمور - ليشتي ، تركيا ، الإمارات العربية المتحدة و ٩ دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي ليست أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية)، و١٠ بلدان تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع تقديرات لها (البرازيل وتشيلي والصين وكولومبيا وكوستاريكا والهند وإندونيسيا والمكسيك وقطر وجنوب إفريقيا).

(٣) لم تنشر البرازيل وقطر بيانات عن تعاونهما التنموي لعام ٢٠١٤. لإكمال الجدول ، يقدر التعاون الإنمائي للبرازيل وقطر في عام ٢٠١٤ بنفس المستوى الذي كان عليه عام ٢٠١٣.

(٤) يبلغ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من ١٩ من مزودي التعاون التنموي الذين يعدون التقارير (وهم ١٤٪) وتقديرات مساعدات ١٠ من الذين لا يعدون التقارير (وهم ٤٪) ١٧٪ بسبب التقريب.

Source: Luijks, and Benn, 2017, op.cit.

أما أهم الدول المانحة، فهي المملكة العربية السعودية والصين وتركيا والهند والامارات العربية المتحدة. أما في ما يخص التوزيع القطاعي للتعاون الإنمائي جنوب-جنوب، فيتغير حسب الدولة المانحة: على سبيل المثال لا الحصر، تركز الصين على المرافق العمومية والصناعة والبنى التحتية مع إعطاء الاولوية للمشاريع الجاهزة للتسليم، في حين تهتم البرازيل بالمساعدة الإنسانية، والمعونة الفنية والتعاون العلمي والتكنولوجي، وتقديم منح البحث، وتكاليف اللاجئين. من جانب اخر، تركز الهند على قطاعات الصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات وتوليد الطاقة المائية في ما تهتم جنوب افريقيا أساسا بالتعاون التقني في مجالات حفظ السلام والأمن والحوكمة. بقي أن نشير الى أن هذه الدول تلجأ كذلك الى التعاون الثلاثي بالشراكة مع المنظمات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة التغذية العالمية إضافة الى البلدان المنضوية الى منظمة التعان الإقتصادي والتنمية.



## الإطار المفاهيمي للتعاون الإنمائي جنوب-جنوب

من جهة أخرى، تجدر الإشارة الى أن التعاون الإنمائي جنوب-جنوب يستمد مبادئه كما أسلفنا من «مؤتمر باندونج» ويسعى الى إرساء علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف تبني على التضامن والتعاون عوض الهيمنة والتبعية عكس ما هو عليه الحال بالنسبة للعلاقات شمال-جنوب. وهذا يعني علاقات أفقية وليس تراتبية، بين أنداد وليس شركاء غير متكافئي القوة، وعلاقات يطبعها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية (بدلاً من علاقات الإستعمار أو الإستعمار الجديد)، وغياب المشروطية (عكس المشروطية المفروضة من دول الشمال) والمنفعة المشتركة (عكس أبوية «الغرب»)، والتعاون الطوعي (بدلاً من خطاب «المسؤولية» الملقاة على الدول الغربية). وتظهر «العلبة» ا تميز المبادئ المعيارية لمؤتمر نيروبي (٢٠٠٩) للتعاون الإنمائي جنوب-جنوب عن العلاقات شمال-جنوب، فيما يستشف نوع من التشابه بين المبادئ العملية كالشفافية، وفعالية التنمية، والتنسيق والمبادرات القائمة على النتائج، والمقاربة الدامجة لاصحاب المصلحة المتعددين (سنعود الى هذه المسألة لاحقا).

**المبادئ المعيارية:**

- احترام السيادة الوطنية
- الشراكة على قدم المساواة
- اللامشروطية
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية
- المنفعة المتبادلة

**المبادئ التنفيذية:**

- المساءلة المتبادلة والشفافية
- فعالية التنمية
- تنسيق المبادرات القائمة على الدلائل والنتائج
- مقاربة تعددية أصحاب المصلحة

علبة 1: مبادئ نيروبي للتعاون التنموي جنوب-جنوب

Source: Country Case Studies on South-South Cooperation 2016, p 14

تستمد المقاربة التقليدية للتعاون الإنمائي التي تعتمدها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أرضيتها النظرية من « نموذج هارود-دومار» الذي يربط ربطا وثيقا بين معدل النمو الاقتصادي لأي بلد وحجم الاستثمار في المعدات بصفة خاصة، وبالتالي بنسبة الناتج الداخلي الخام المخصصة لتكوين رأس المال الثابت (أو الإستثمار). غير أن تمويل هذا الجهد الإستثماري من طرف البلدان النامية يصطدم بضعف الإدخار المحلي ، مما يجعل الحاجة الى موارد خارجية ملحة. لهذا وانطلاقا من هذه المقاربة، يجب على البلدان الرأسمالية المتقدمة تقديم المساعدة من أجل التنمية لدول الجنوب، خاصة وأن خطر انتشار الشيوعية كان قد بات يهدد العديد من البلدان النامية في ظل الحرب الباردة التي كانت سائدة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي (انظر مثلا Easterly ٢٠٠١ .

ابتداء من الثمانينات، وعلى أثر أزمة المديونية التي حلت بالعديد من البلدان «النامية»، اضطرت هذه الأخيرة إلى تبني «إصلاحات اقتصاديات» تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية. واعتمدت هذه «الإصلاحات» على النموذج النيوليبرالي المرتكز على معادلة مفادها أن النمو الاقتصادي رهن بليبرلة الاقتصاد وفتح الأسواق واعتماد الخصخصة والتحكم في التوازنات الماكروإقتصادية، إضافة الى اعتماد قواعد الحكم الرشيد. وبصفة أدق، تستند هذه «الإصلاحات» على ما عرف بمبادئ «توافق واشنطن» ومن أهمها تجنب الإرتفاع الكبير في نسبة العجز المالي إلى الناتج الداخلي الخام، وإعادة توجيه

الإنفاق العام من الإنفاق على الدعم لفائدة الإنفاق على القطاعات المنحازة للفقراء (خاصة التعليم والصحة)، والإصلاح الضريبي، وتحرير معدلات الفائدة وإخضاعها لآليات السوق، وتطبيق أسعار صرف تنافسية، وتحرير التجارة الخارجية، وتسهيل عمليات تدفق الإستثمار الأجنبي، وخصخصة القطاع العام والمؤسسات المملوكة للدولة، وإلغاء القيود المفروضة على حرية الدخول الى السوق والخروج منها من خلال إلغاء القيود التي تؤثر سلبا على المنافسة، والحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية. في هذا الإطار، استعملت المساعدة من أجل التنمية كإحدى أدوات المشروطية لجعل بلدان الجنوب تتبنى برامج التكييف الهيكلي المصممة تحت

رعاية المؤسسات الدولية- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومع حلول القرن الواحد والعشرين، تم التركيز أكثر على ربط تقديم المساعدة من أجل التنمية بالتجارة تحت مقولة «المعونة مقابل التجارة» (أنظر البنك الدولي، ٢٠٠٨). إن الهدف من هذا التوجه هو دفع بلدان الجنوب إلى الإندماج أكثر في الإقتصاد الرأسمالي العالمي عبر تخصيص المساعدة من أجل التنمية لتمويل البنية الأساسية اللازمة للتبادل التجاري- كبناء الموانئ والمطارات وشق الطرق التي تشكل حلقات الوصل بين مناطق الإنتاج والأسواق. كما تخصص المعونة مقابل التجارة لتمويل التدريب وبناء القدرات ودعم الإصلاحات المؤسسية (إدارة الجمارك مثلا).

هناك ثلاثة عوامل رئيسية جعلت العديد من الأوساط الرسمية والأكاديمية والرأي العام تشكك في نجاعة النموذج النيوليبرالي المعتمد كمرجعية للمساعدة من أجل التنمية. أولا، أثبتت برامج التكييف الهيكلي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية- البنك الدولي وصندوق النقد الدولي- فشلها في الدفع بعجلة النمو في العديد من بلدان الجنوب، هذا رغم تنقيحها بمشروطية مؤسسية تحت مسمى «الحوكمة الرشيدة» (انظر على سبيل المثال (Stiglitz, ٢٠٠٢
ثانيا، تبين من خلال الممارسة أن التركيز على الإستثمار باعتباره العامل الحاسم في تحفيز النمو مجانب للصواب، وأن هناك عوامل متعددة ومعقدة تؤثر في مستوى النمو الذي تحققه البلدان المستفيدة من المساعدة من أجل التنمية. (Easterly, ٢٠٠١)

وهذا ما تجلى على الخصوص بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية حيث خلصت دراسة حول تأثير هذه الأخيرة على النمو خلال ثلاثة عقود الى غياب هذا التأثير أو ضعفه، بل حتى طابعه السلبي (Dervis K, Easterly W ,Ito T, Stiglitz ٢٠٠٩, E,. Shahid Yusuf with Deaton A).

أما العامل الثالث، فيتمثل في الازمة المالية العالمية لسنتي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ التي أبانت بشكل لافت عن عدم صحة مقولة أن ميكانزمات السوق قادرة على أن تصحح نفسها دون حاجة لتدخل الدولة. والحال أن اللجوء الى الحلول ذات الطبيعة الكينزية هو ما مكن من إنقاذ القطاع البنكي والمالي بالبلدان الرأسمالية المتقدمة. بالمقابل، كان لهذه الازمة آثارا كارثية على أوضاع الفئات المستضعفة والمتوسطة في الشمال والجنوب على حد سواء، مما دفع هذه الفئات الى مقاومة النموذج النيوليبرالي وساهم في اندلاع العديد من الانتفاضات الشعبية كان أبرزها اندلاع الثورات العربية سنة ٢٠١١. في هذه الظروف، وتزامنا مع صعود الجنوب الذي عرضنا له سابقا، أصبحت الدول «النامية» بالجنوب تنجذب للدول الصاعدة كونها تمثل بديلا عن المساعدة الانمائية في شكلها التقليدي كما تمارسها الدول المانحة من الشمال. بالإضافة الى هذا، ساهم هذا التقارب في إعطاء نفس جديد للتعاون جنوب-جنوب الذي تم إرساء مبادئه في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. من جهة أخرى، شكل هذا التحول الجيوسياسي فرصة سانحة للدول الصاعدة لتعزيز حضورها ومكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي بغية تغيير ميزان القوى في اتجاه عالم متعدد الأقطاب. واذا كان من السابق لأوانه الحديث عن نموذج بديل للتعاون الإنمائي يستمد تصوره من مقاربة مختلفة لقضايا التنمية والتعاون الدولي، فإن تجارب بعض بلدان الجنوب قد تفيد في ملامسة بعض عناصره الآخذة في البروز. وما يتبادر إلى الذهن أولا هو ما يعرف ب»توافق بكين» الذي يعتبر بأنه لا يوجد نموذج واحد قابل للتعميم ولا يوجد حل واحد لمشاكل التنمية، ذلك أن الدول التي نجحت في الخروج من التخلف هي التي لم تطبق «توافق واشنطن» بل استلهمت طريقها الى التنمية من مختلف التجارب التنموية، خاصة الموجة الحديثة من النماذج التنموية- الآسيوية. وبصفة أدق، يعتبر «توافق بكين» بأن تحقيق التنمية رهن بتوفر رؤية ومشروع وطني بعيد المدى تلعب فيه الدولة التنموية دوراً محورياً وتعطي الأولوية القصوى للإبتكار التكنولوجي في خدمة صناعة أقل تلوثاً. ومن المبادئ الأساسية كذلك لهذا التوافق استقلالية وحق تقرير مصير الدول في مواجهة القطب الرئيسي المهيمن عالميا - الولايات المتحدة.

إن الصعود الإقتصادي الناجح للصين مقابل فشل الدول التي اعتمدت «توافق واشنطن» وسعيها الحثيث لتعزيز مكانتها على الصعيد الإقليمي والعالمي جعلها تربط علاقات للتعاون جنوب-جنوب مختلفة في عدد من الجوانب مقارنة مع المقاربة التقليدية التي تعتمدها بلدان الشمال في هذا المجال (انظر مثلا (Turin D.R, ٢٠١٠من جهتها، اعتمدت الهند على مقاربة بنيوية لاقتصادات دول الجنوب لرسم استراتيجية التعاون من أجل التنمية التي تبنتها،)انظر Indian Development Cooperation, ٢٠١٦ )وتعتبر هذه المقاربة أن هناك عقبات تتعلق بضعف القدرات الإنتاجية والعرض تمنع دول الجنوب من الإقلاع الاقتصادي، خاصة في قطاعات الزراعة، والصناعة، والخدمات، والبنيات التحتية والمرافق الإجتماعية. بالتالي يتعين على سياسة التعاون الإنمائي أن تستجيب لطلب وخصائص بلدان الجنوب وأن تشجع على إعادة توزيع الدخل من خلال إحداث مشاريع صغيرة مولدة لفرص العمل بمناطق معينة داخل البلد المعني. إن هذه المقاربة تتعارض



## من أجل مقاربة جديدة لتقييم نوعية وآثار التعاون الإنمائي جنوب-جنوب

من الصعب الحديث عن وجود مقاربة أو إطار موحد لتقييم آثار ونوعية التعاون الإنمائي جنوب- جنوب نظراً إلى حداثة الاهتمام بهذا الموضوع مقارنة مع التراكمات المسجلة على صعيد المساعدة الإنمائية كما بلورتها اللجنة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لهذا، سنعرض بعض المحاولات التي اقترحها باحثون وأكاديميون من دول الجنوب للإحاطة بالموضوع.

**•إشكالية التعريف**

يعتبر التعاون الإنمائي جنوب-جنوب أشمل من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعتمدها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث تشمل كذلك مهمات حفظ السلام، وشطب الديون، والمنح الدراسية، والمعونة الإنسانية ومساعدة اللاجئين، والتسهيلات التجارية وإجراءات تحفيز الاستثمار. وتجدر الإشارة الى أن تعريف التعاون الإنمائي جنوب-جنوب يتطلب بعض المرونة للأخذ بعين الإعتبار خصوصيات وظروف بلدان الجنوب.

**•قياس التعاون الإنمائي جنوب-جنوب**

هناك عدة صعوبات تقف أمام أية محاولة لقياس التعاون الإنمائي جنوب-جنوب أولها عدم توفر المعلومات الضرورية، وهذا يعود الى ضعف البناء المؤسسي المهتم بالتعاون الإنمائي، أو لأسباب سياسية في العديد من بلدان الجنوب. ثانياً، بعض دول الجنوب مثل البرازيل أو الهند تعترض على إعطاء قيمة نقدية لمساهماتها الإنمائية لأنها تؤدي الى التقليل من قيمتها أو لا تعكس روح التضامن التي ينبني عليها التعاون جنوب-جنوب (Di Ciommo M, ٢٠١٧).

ويعود التقليل من قيمة التعاون الإنمائي جنوب-جنوب إلى كون أسعار السلع والخدمات متدنية مقارنة مع الدول الرأسمالية المتقدمة، وهذا ما قد يؤدي الى استصغار الدعم الإنمائي المقدم من طرف دول الجنوب (ينطبق هذا الإحتمال على الخصوص بالنسبة للتعاون الفني وتبادل الخبرات بين دول الجنوب). لهذا، هناك مقترحات بديلة ترمي الى التركيز على مخرجات ونتائج التعاون الإنمائي جنوب-جنوب عوض ا لتركيز على مدخلاته فقط، مما سيعطي صورة أشمل لهذا التعاون ويظهر قيمته المضافة ومساهمته في إنماء البلدان الشريكة. غير أن مناهج التتبع الرسمية للتعاون الإنمائي لا توفر هذه المعلومات.

**•تقييم أثر التعاون الإنمائي جنوب-جنوب**

يطرح التطرق الى تقييم أثر التعاون الإنمائي جنوب-جنوب عدة اشكاليات تجعله صعب المنال، خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار عدم توفر المعطيات وغياب تعريف موحد ومتعارف عليه للتعاون الإنمائي جنوب-جنوب. تتعلق الاشكالية الأولى بمدى ملاءمة مصطلح «الإدارة القائمة على النتائج» المعتمدة من طرف المانحين التقليديين للمساعدة الإنمائية لتقييم البرامج الإنمائية للتعاون جنوب-جنوب نظرا لطابعها التكنوقراطي وتركيزها على الجوانب التقنية للتخطيط وإعداد التقارير. غير أن هذه النقائص لم تمنع بلدان الجنوب الصاعدة من استعمال «الإدارة القائمة على النتائج» لتقييم أثر برامجها الإنمائية وتدخلاتها في بلدان الجنوب. لهذا، يرى بعض الخبراء أنه يستحسن استعمال هذه المقاربة مع إدماجها في مفهوم «المنفعة المتبادلة» الذي يميز التعاون الإنمائي جنوب-جنوب. ومن شأن هذه الإضافة أن تجعل تقييم الأثر يطال البلد «المانح» والبلد «المستفيد» على حد سواء، عكس ما هو جارٍ به العمل في التعاون شمال-جنوب حيث يقتصر تقييم الأثر الإنمائي على البلد المستفيد من المساعدة الإنمائية الرسمية (NeST Africa, ٢٠١٥).

أما الإشكالية الثانية، فتتمثل في المعايير التي ينبغي اعتمادها لتقييم الأثر الإنمائي للتعاون جنوب-جنوب. معلوم أن المانحين الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية يعتمدون على خمسة معايير قياسية لتقييم البرامج الإنمائية وهي الملاءمة، والفعالية، والكفاءة، والتأثير والاستدامة. والسؤال المطروح هو مدى ملاءمة هذه المعايير لتقييم أثر التعاون الإنمائي جنوب-جنوب الذي يختلف جوهريا عن التعاون شمال-جنوب. لهذا بادرت بعض الدول كالهند الى اقتراح شبكة جديدة لمعايير تقييم الأثر على النحو التالي: * تمكين المجموعات المحلية ، والمواطنين، والدول الشريكة، * بناء الثقة وسط المجموعات المحلية وبين المواطنين، وداخل الدول الشريكة نفسها، * النفعة المتبادلة بالنسبة للمواطنين، والمجموعات المحلية، والدول الشريكة، * الأثر بالنسبة للمجموعات المحلية، والمواطنين، والدول الشريكة، * وأخيرا،

مـدى اسـتدامة المـوارد الإجتماعيـة والبشريـة والطبيعيـة، والبيئيـة والسياسـية في الـدول الشريكـة. (NeST Africa, idem) أمـا الإشـكالية الثالثـة، فترتبـط بمنهجيـة تقييـم الأثـر الإنمـائي، إذ تتـوزع الآراء بـين التأييـد للمناهـج الكميـة والميـل إلى اعتبـار المناهـج النوعيـة نظـراً لصغـر حجـم مشـاريع التعـاون الإنمـائي جنوب-جنـوب. لهـذا، تعتـبر المناهـج المختلطـة الأكـثر ملاءمـة لتقييـم الأثـر التنمـوي لهـذا التعـاون، كمـا يحبـذ اعتمـاد المناهـج التشـاركية لأنهـا تفتـح المجـال لتقييـم مشـترك للأثـر يـشرك كل أصحـاب المصلحـة. وفي ظـل نـذرة المعطيـات حـول التعـاون جنوب-جنـوب، يبقـى اللجـوء الى دراسـة الحـالات أسـهل الطـرق وأكثرهـا اسـتعمالاً لتقييـم الأثـر الإنمـائي للتعـاون جنوب-جنـوب.

**إطـار تحليـلي لتقييـم نوعيـة (أو جـودة) التعـاون الإنمـائي جنوب-جنـوب**

نعـرض في مـا يـلي أهـم العنـاصر للاطـار التحليـلي لتقييـم نوعيـة التعـاون الإنمـائي الـذي قدمـه بشـاراتي وآخـرون (Besharati, N.A., Rawhani, C and Rios, O.R ,٢٠١٧)
يتكـون هـذا الإطـار مـن خمسـة أبعـاد و٢٠ مـؤشرا كـما هـو مبـين في الجـدول رقـم ٣.

*البعـد الأول يتعلـق بالملكيـة الوطنيـة الدامجـة التـي تتألـف مـن خمسـة مـؤشرات هـي: «شراكات تضـم كل أصحـاب المصلحـة» (المـؤشر رقـم ١)، وهـذا راجـع لكـون التعـاون جنوب-جنـوب يعتمـد في معظـم الحـالات عـلى العلاقـات بـين الحكومـات، لهـذا يجـب التأكيـد عـلى أهميـة إشراك كل أصحـاب المصلحـة، بمـن فيهـم الجهـات الفاعلـة غـير الحكوميـة ومنظـمات المجتمـع المـدني. الأمـر نفسـه يـسري عـلى «تضمينيـة محورهـا النـاس» (المـؤشر رقـم ٢)، وهـذا يعنـي أن تسـعى كل أنشـطة التعـاون جنـوب-جنـوب إلى تحسـين الأوضـاع الإقتصاديـة والإجتماعيـة للفئـات الأكـثر فقـرا والأكـثر حرمانـا. ومـن شـأن أخـذ هذيـن المؤشريـن بعين الإعتبار ضمان اتساق التعاون جنوب-جنوب مع الاحتياجات والأولويـات الوطنيـة للبلـدان الشريكـة (المـؤشر رقـم ٣). كـما ينبغـي ألّا يتضمـن التعـاون الإنمـائي جنوب-جنـوب أيـة قيـود قـد تـضر بسـيادة البلـد الشريـك (المـؤشر رقـم ٤).

*البعـد الثـاني يتمثـل في «الأفقيـة»، بمـا يعنـي المسـاواة بـين البلديـن الشريكـين وغيـاب أيـة تراتبيـة بينهـما. في هـذا الإطـار، تـبرز أهميـة المنفعـة المتبادلـة (المـؤشر رقـم ٥)، والتشـاركية في عمليـة اتخـذ القـرار واقتسـام المـوارد (المـؤشر رقـم ٦). كذلـك، تعتـبر «الثقـة والتضامـن» (المـؤشر رقـم ٧) مـن الأهميـة بمـكان لتأكيـد «الأفقيـة»، وهـو مـا يمكـن قياسـه مثـلا بتواتـر ونوعيـة التواصـل بـين البلديـن الشريكـين وعمـق العلاقـات الثنائيـة. ومـن مكونـات التعـاون جنوب-جنـوب حسـب نفـس الاطـار التحليـلي وجـود «تحالفـات سياسـية عالميـة» (المـؤشر رقـم ٨) عـلى شـكل مواقـف مشـتركة تتبناهـا البلـدان الشريكـة في المحافـل الدوليـة مثـلا.

*يسـعى البعـد الثالـث المتعلـق ب»الإعتـماد عـلى الـذات والاسـتدامة» إلى الحـد مـن التبعيـة الخارجيـة. وهـو مـا يمكـن تحقيقـه عـبر تقويـة القـدرات المحليـة (المـؤشر رقـم ٩)، ونقـل المعرفـة والتكنولوجيـا الملاءمـة (المـؤشر رقـم ١٠). ومـن شـأن «التعبئـة القصـوى للأجهـزة والمـوارد المحليـة» (المـؤشر رقـم ١١)، «وتوليـد الامكانيـات الماليـة مـن الداخـل» (المـؤشر رقـم ١٢) أن تسـاعد البلـدان «المسـتفيدة» عـلى توفـير المـوارد الضروريـة لتمويـل العمليـة التنمويـة.

*يتركـز البعـد الرابـع عـلى «المسـاءلة والشـفافية». وهـذا مرتبـط بوجـود «أنظمـة كافيـة لتدبـير المعطيـات وإعـداد التقاريـر» (المـؤشر رقـم ١٣)، مـما يحيـل الى توفـر الإرادة السياسـية لجمـع وتحليـل ونـشر المعلومـات حـول مذكـرات التفاهـم والاتفاقيـات وكـذا تنفيـذ المشـاريع. كـما يقتـضي توفـر نظـام للمتابعـة والتقييـم فعـال (المـؤشر رقـم ١٤). كـما يجـب ضـمان ولـوج كل أصحـاب المصلحـة لهـذه المعطيـات (المـؤشر رقـم ١٥) ضمانـا للشـفافية. كذلـك، مـن شـأن تعزيـز الشـفافية المتعلقـة بالتعـاون جنوب-جنـوب وتوفـر آليـات للمراجعـة المشـتركة أن تفـضي الى اعـمال «المسـاءلة المتبادلـة» (المـؤشر رقـم ١٦).

يتعلـق البعـد الخامـس والأخـير ب»الكفـاءة العامـة» للتعـاون جنوب-جنـوب بمـا يحقـق الأهـداف الإنمائيـة المتوخـاة. ويقـاس هـذا البعـد مـن خـلال خمسـة مـؤشرات. أولاً، «المرونـة والتكيـف مـع البيئـة المحليـة» مـن أجـل الإسـتجابة للحاجيـات والأولويـات المعـبرة عنهـا مـن طـرف البلـدان الشريكـة (المـؤشر رقـم ١٧). ثانيـا، تعتـبر الكفـاءة في إنجـاز وتنفيـذ المشـاريع مـع التحكـم في عامـلي الزمـن والتكاليـف (المـؤشر رقـم ١٨) مـن نقـاط القـوة عـلى مسـتوى التعـاون جنوب-جنـوب. كـما ترتبـط الكفـاءة بالتنسـيق والتكامـل داخـل الجهـاز (أو الأجهـزة) المكلـف بالتعـاون جنوب-جنـوب وفي علاقتـه بالبلـدان الشريكـة (المـؤشر رقـم ١٩). أخـيرا وليـس آخـراً، يقتـضي تحقيـق الأهـداف الإنمائيـة تعزيـز الإتسـاق والتعـاون بـين بلـدان الجنـوب فيـما يتعلـق بسياسـات التجـارة والإسـتثمار والأمـن والهجـرة (المـؤشر رقـم ٢٠).



جدول ٣

| الأبعاد | الملكية الوطنية الدامجة | الأفقية | الإعتماد على الذات والإستدامة | المساءلة والشفافية | فعالية التنمية |
|---|---|---|---|---|---|
| المؤشرات | الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين | المنفعة المتبادلة | بناء القدرات | إدارة البيانات وإعداد التقارير | المرونة والتأقلم |
| | الدمج والتنمية المتمحورة حول الإنسان | الموارد والقرارات المشتركة | تبادل المعرفة والتكنولوجيا | أنظمة الرصد والتقييم | فعالية الوقت والتكلفة |
| | قائمة على الطلب | الثقة والتضامن | استخدام النظم والموارد البشرية الوطنية | الشفافية والوصول إلى المعلومات | التنسيق الداخلي والخارجي |
| | اللامشروطية | تحالفات سياسية عالمية | توليد الدخل المحلي | المساءلة المتبادلة والاستعراضات المشتركة | التماسك السياساتي من أجل التنمية |

جدول3 إطار تحليلي لتقييم الشراكة التنموية الياكمدائية – الصينية
Source: Besharati at al., 2017

# التعاون الانمائي العربي

## حجم العون الإنمائي:

يعتبر التعاون الإنمائي أحد أهم أوجه التعاون جنوب- جنوب سواء بين الدول العربية أو في علاقة هذه الأخيرة مع باقي بلدان الجنوب. وقد ظهر هذا التعاون بشكل جلي خلال السبعينات من القرن الماضي حيث وفرت الطفرة النفطية موارد مالية كبيرة للدول العربية النفطية التي سخرت جزءا منها للمساعدة من أجل التنمية. ويتضح من الرسم البياني رقم ٧ العلاقة الوطيدة بين تطور العون الإنمائي العربي ومستوى الأسعار العالمية للنفط حيث بلغ ذروته في سنة ١٩٨٠-١٩٨١.

لقد بلغ حجم المساعدة الإنمائية الرسمية (أي اجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من طرف الدول العربية المانحة) والمساعدة المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق (البنك الاسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية) بالإضافة الى تمويلات تنموية أخرى بشروط تفضيلية معدل سنوي يقدر ب ٦,٣ مليار دولار ما بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٥ (يتعلق الامر بالانفاق الصافي). جل الاحصائيات التضمنة في هذا الفصل مأخوذة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, ٢٠١٧) .

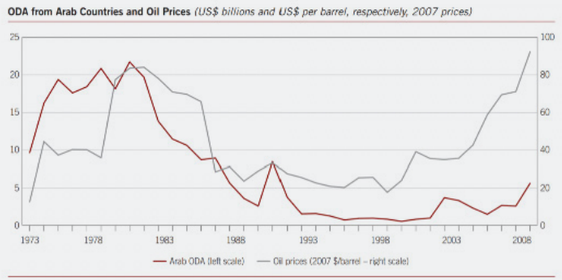


شكل ٧: المساعدة التنموية الرسمية من الدول العربية (بالمليار دولار) وأسعار النفط (بالدولار الأميركي)، أسعار 2007

Source: World Bank, 2010, p.6

## المانحون :

يبين شكل ٧ خريطة البلدان والمؤسسات العربية المانحة للمساعدة الإنمائية. وسنركز في هذه الفقرة شكل ٧

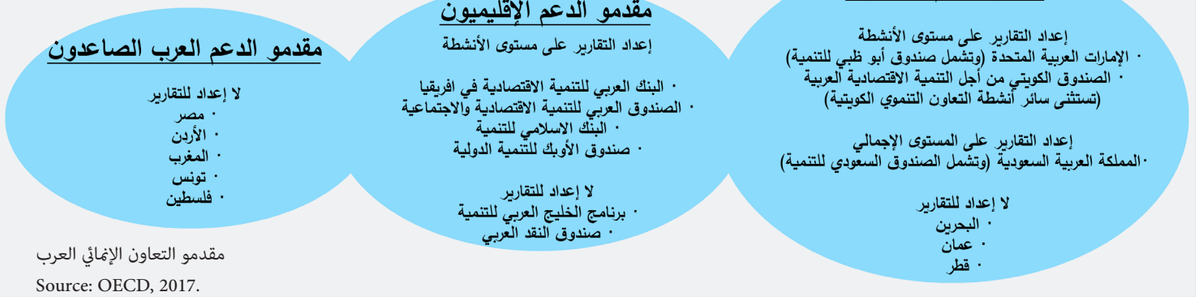


مقدمو التعاون الإنمائي العرب

Source: OECD, 2017.



على البلدان الرئيسية المانحة للمساعدات وكذلك على المؤسسات المالية الوطنية والإقليمية العربية.

**١. التعاون الإنمائي الثنائي :**

عرفت المساعدة الإنمائية المقدمة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي الرئيسية ارتفاعا مضطردا منذ الازمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) سواء بالقيمة المطلقة أو النسبية (شكل ٨).

فقد انتقلت حصة الكويت، والسعودية، والإمارات مقارنة مع اجمالي المساعدة الإنمائية المقدمة من طرف الدول الرأسمالية الغنية من ٢,٨٪ من ناتجها المحلي الإجمالي خلال الأربع سنوات التي سبقت الأزمة العالمية الى ٤,٠٪ خلال فترة الأزمة (٢٠٠٨-٢٠١٠) الى ٧,٥٪ خلال الفترة التي تلت الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٥).من جهة أخرى، تضاعف المعدل السنوي لحجم المساعدة المقدمة من طرف الكويت، والمملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة خلال الأزمة المالية العالمية، ثم غداة الربيع العربي.

وقد بلغت هذه المساعدة ذروتها في ٢٠١٤ حيث بلغت ١٩ مليار دولار أمريكي. وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر البلدان المانحة حيث مثلت حصتها ٦٥٪ من إجمالي المساعدة

لمقدمة من طرف بلدان مجلس التعاون الخليجي الثلاث خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥، متبوعة بالإمارات العربية المتحدة (٣٣٪)، والكويت (٢٪).

وتمر النسبة الأكبر من المساعدة الإنمائية المقدمة من طرف هذه البلدان عبر القنوات الثنائية ويتم توفيرها على شكل منح (٩٠٪) (المصدرWorld bank,٢٠١٨)
شكل ٨

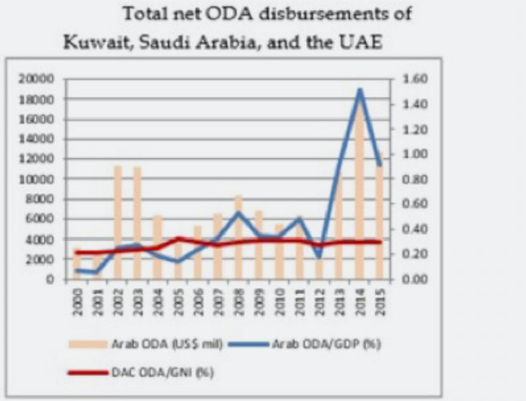


شكل ٩: صافي مجموع متفرعات المساعدات التنموية الرسمية الكويت والمملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة

Source: World Bank, 2018

**المساعدة الإنمائية المقدمة من طرف المؤسسات المالية العربية الوطنية والإقليمية.**

تتألف الصناديق الإقليمية من الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي (١٩٦٧)، وصندوق النقد العربي (١٩٧٦). وتتكون الصناديق الوطنية من الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية (١٩٦١)، وصندوق أبو ظبي للتنمية (١٩٧١)، والصندوق السعودي للتنمية (١٩٧٤). أخيرا، هناك المؤسسات التمويلية الدولية وهي البنك الإسلامي للتنمية (١٩٧٥) الذي تموله الدول العربية بنسبة ٧٠٪، وصندوق الأوبك للتنمية (١٩٧٦) الذي يستمد موارده بنسبة الثلثين من سبع دول عربية نفطية.

وقد شكلت هذه المؤسسات المالية «مجموعة التنسيق» من أجل تعزيز التعاون بينها وتنسيق المساعدة الإنمائية العربية، وتجنب الازدواجية عند منح القروض. وتوفر هذه الصناديق قروضا بشروط ميسرة، تتمثل في انخفاض سعر الفائدة وطول فترتي السماح والسداد، بالإضافة إلى ارتفاع على نسبة عنصر المنح، والذي يصل الى نسبة ٤٥٪ متفوقا بشكل محسوس على عنصر المنح في التمويل المتاح من مصادر دولية.

عملت المؤسسات المالية الوطنية والإقليمية العربية على الرفع من المساعدة الإنمائية التي تقدمها تفاعلاً مع الأزمة المالية العالمية وانتفاضات الربيع العربي (شكل ٩)، خاصة منذ سنة ٢٠١٣. هكذا، عرف المعدل السنوي لالتزامات هذه المؤسسات زيادة فاقت الضعف (أكثر من ١٠٠٪) خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦، مقارنة مع الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، إذ انتقل هذا المعدل من ٧,٤ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠١٠ الى مستوى قياسي لم يبلغه من قبل ويقدر ب٢٠ مليار دولار سنة ٢٠١٦.

وفر البنك الإسلامي للتنمية الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية (٥٦,٥٪) خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ ، متبوعا بالصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي (١٠,٢٪)، ثم الصندوق السعودي للتنمية (٩,٧ ٪)، فصندوق الأوبك للتنمية (٧,٩٪).

شكل ٩
Commitments of national and regional Arab financial (institutions (US$ millions

شكل9 : التزامات المؤسسات المالية الوطنية والإقليمية العربية (بملايين الدولارات)

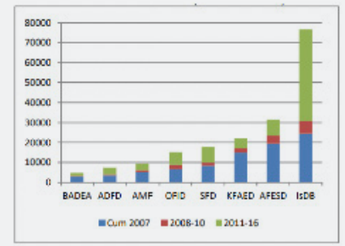


BADEA: المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا
ADFD: صندوق أبو ظبي للتنمية
AMF: صندوق النقد العربي
OFID: صندوق الأوبك للتنمية الدولية
SFD: الصندوق الإجتماعي للتنمية
KFAED: الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية
AFESD: الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
IsDB: البنك الإسلامي للتنمية
Source: World Bank, 2018

## المستفيدون:

تركز البلدان والمؤسسات العربية المانحة تدخلاتها في المنطقة العربية، ذلك أن ٨١٪ من المساعدة الإنمائية المقدمة من طرف سبعة مانحين عرب رئيسيين تم تخصيصها لهذه المنطقة (شكل ١٠)

شكل ١٠

شكل10: توزع المساعدة الإنمائية الرسمية العربية بحسب المنطقة

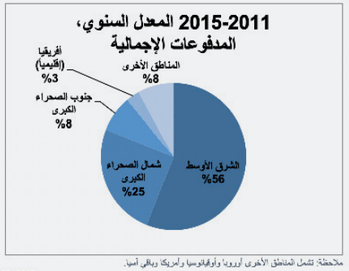


ملاحظة: تشمل المناطق الأخرى أوروبا وأوقيانوسيا وأمريكا وبقاع أسيا.
Source: OECD, 2017.

ويتبين من الجدول رقم ٤ أن مصر هي المستفيد الأول من المساعدة الإنمائية العربية الثنائية خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٥ بنسبة ٣٣,٥٪ متبوعة بالمغرب (٥,٨٪)، والأردن (٥,٣٪)، ثم اليمن (٥,٠٪)، فيما حصلت باقي البلدان العربية مجتمعة (السودان، موريطانيا، لبنان، تونس و فلسطين ) على ٨,٢٪.

جدول4 : الشركاء العشرة العرب الأوائل المانحين

| الشريك | المبلغ | الحصة |
|---|---|---|
| مصر | 2624 | 33.5% |
| المغرب | 373 | 5.8% |
| الأردن | 337 | 5.3% |
| اليمن | 322 | 5.0% |
| السودان | 181 | 2.8% |
| باكستان | 123 | 1.9% |
| موريتانيا | 103 | 1.6% |
| لبنان | 87 | 1.4% |
| تونس | 83 | 1.3% |
| فلسطين | 72 | 1.1% |
| المجموع | 4305 | 59.7% |

ملاحظة: النسب المئوية تعني الحصة من مجموع صافي المساعدة التنموية الرسمية بالنسبة لمجموع صافي تدفقات المساعدة التنموية الرسمية إلى البلد.
Source: OECD, 2017.



نفس التركيز يلاحظ بالنسبة لتدخلات المؤسسات المالية العربية حيث تستحوذ البلدان الخمسة الأوائل على 40% من اجمالي المساعدة الإنمائية التي قدمتها خلال العشرين سنة الأخيرة والعشر الأوائل على55-60%..World Bank,2018 op.cit p3

وقد تشكلت لائحة العشر الأوائل من سبعة بلدان عربية بالإضافة إلى بنغلادش وباكستان وتركيا. أما في سنة 2016، فقد كان الإستحواذ من نصيب ثلاثة بلدان عربية (مصر وعمان والمغرب) وسبع بلدان غير عربية (بما فيها صربيا وتركمانستان).

## دعم تمييزي للبلدان التي طالها الربيع العربي

قامت بلدان مجلس التعاون الخليجي والمؤسسات الإقليمية بتقديم مساعدات مالية كبيرة لخمسة من البلدان التي عرفت انتفاضات شعبية ابان الربيع العربي، وهي مصر، والمغرب، وتونس، واليمن. وقد تم تأكيد من خلال المساهمة الوازنة لهؤلاء الأطراف فيما يعرف ب»شراكة دوفيل».

هكذا، بلغ إجمالي المساعدة المالية المقدمة من بلدان الخليج ٣٠ مليار دولار ما بين يوليو ٢٠١٣ ودسيمبر ٢٠١٦. كما تعهدت بلدان الخليج (الكويت، قطر، السعودية، والإمارات) في سنة ٢٠١١ بتقديم دعم مالي استثنائي للمغرب والأردن قدره 5 مليارمليار دولار لكل منهما تصرف على مدى خمس سنوات. نفس التعهد قدم من طرف بلدان الخليج العربي بتقديم مساعدة مالية خاصة تقدر بحوالي ٤ مليارمليار دولار سنة ٢٠١٦. أخيرا وليس آخرا، منحت هذه البلدان الخليجية ٤,٧ مليار دولار لليمن في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ (أي قبل الحرب)، تحملت المملكة العربية السعودية نصفها تقريبا (٢,٢ مليار دولار).

من جهتها، قدمت المؤسسات المالية الوطنية والإقليمية قرابة ٣٠٪ من مساعداتها الإنمائية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ للبلدان التي طالها الربيع العربي، علما بأن مصر استفادت لوحدها من نصف هذه المساعدات. وقد سجل هذا الدعم المالي الإنمائي معدل زيادة سنوية قدر ب ٦٨٪ مقارنة مع ما كان عليه الوضع قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية. ويأتي البنك الإسلامي للتنمية على رأس المؤسسات المالية الداعمة بنسبة ٣٩٪، ثم الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي (٢٢٪)، من جهتها، خصصت المؤسسات المالية الوطنية الجزء الأكبر من مساعداتها المالية لمصر (الصندوق السعودي والصندوق الكويتي) والأردن (حالة صندوق أبو ظبي).

بقي الإشارة الى أن أقل من خمس المساعدة الإنمائية العربية (١٩٪ حسب الرسم رقم ٣) كانت لصالح بلدان خارج المنطقة العربية، وبشكل خاص أفريقيا جنوب الصحراء (١١٪ من اجمالي المساعدة الإنمائية العربية).

## التوزيع القطاعي للمساعدة الإنمائية العربية

هناك خمسة قطاعات تستأثر ب ٧٨٪ من المساعدة الانمائية التي توفرها ثماني أكبر مانحين من بلدان ومؤسسات مالية عربية (شكل ١١).

شكل ١١
Five main sectors for total Arab ODA

شكل 11 : خمسة قطاعات رئيسية لمجموع المساعدات الإنمائية الرسمية العربية

المتوسط السنوي للفترة ٢٠١٥-٢٠١٠، المدفوعات الإجمالية،
مليون دولار أمريكي، أسعار 2015

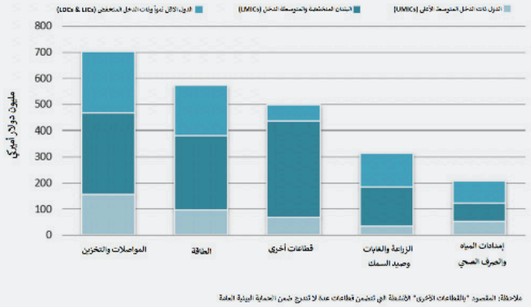


ملاحظة: المقصود "بالقطاعات الأخرى" الأنشطة التي تشمل قطاعات عدة لا تندرج ضمن الحماية البيئية العامة

ويحظى قطاع النقل والتخزين بالاولوية (٢٤٪)، متبوعا بقطاع الطاقة (١٩٪)، ثم الفلاحة والغابات والصيد البحري (١١٪)، فقطاعي المناجم والبناء.

أما ١٧٪ الباقية، فيوجه الجزء الأكبر منها للتنمية الحضرية (الشكل رقم ١١). وتجدر إثارة الانتباه الى أن اهتمام المؤسسات

المالية الوطنية والإقليمية العربية لا يقتصر على تمويل الأنشطة القطاعية، بل يتعداه الى دعم برامج «الإصلاح الاقتصادي، علماً أن صندوق النقد العربي يوجه تدخلاته حصراً لدعم ميزان المدفوعات وبرامج التكييف الهيكلي، على منوال ما يقوم به صندوق النقد الدولي على الصعيد العالمي.

## ملاحظات تقييمية للعون الإنمائي العربي

لا شك أن للتعاون الإنمائي العربي جوانب إيجابية لعل أهمها يتمثل في المساهمة الفعالة في تمويل عدد من المشاريع في القطاعات الأساسية في الدول العربية فضلا عن مساهمتها في الحد من الإختناقات التي تعاني منها الدول والمساهمة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية لهذه الدول. كما أن المساعدات الحكومية الثنائية تخصص في معظمها لتغطية العجز في الموازنات العامة للدول المتلقية للمساعدة الإنمائية، والوفاء بالتزاماتها الخارجية. كما تؤكد المؤسسات المالية الوطنية والإقليمية العربية على مساعدة الدول المستفيدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سبتمبر٢٠١٥ لتحل محل الأهداف الإنمائية للالفية، وتؤكد حرصها على احترام الأولويات التنموية للدول المستفيدة بما في ذلك المشاريع في القطاعات الإقتصادية والإجتماعية المختلفة مع مراعاة احترام البيئة.

غير أن للتعاون الإنمائي العربي أبعاد جيوسياسية واضحة تحد من حمولته التنموية وتخدم بالأساس المصالح الاستراتيجية والإقتصادية للبلدان المانحة، وهي بلدان الخليج بالتحديد في الحالة العربية.

ودون الرجوع بعيدا الى الوراء، يلاحظ بأن ما يحكم حاليا استراتيجية المملكة العربية السعودية- وهي أكبر بلد عربي مانح للمساعدة التنموية- بالمنطقة العربية هو ضرورة احتواء موجة الربيع العربي ومخلفاته باعتبار هذا الأخير يشكل تهديدا حقيقيا على المدى القصير والمتوسط للإستقرار الداخلي للملكيات المحافظة في الخليج العربي وبقائها على المدى البعيد. كما أن الربيع العربي مكن حركة الاخوان المسلمين من الوصول إلى السلطة في عدد من البلدان العربية، مما شكل تهديدا صريحا للمذهب الوهابي الذي يعتبر من الركائز التي بنيت عليها المملكة العربية السعودية منذ نشأتها. (انظر Ennis C.A. and Momani B, ٢٠١٣)

بالإضافة الى ذلك عرف شرق المملكة العربية السعودية، والبحرين، وعمان احتجاجات شعبية أقلقت حكام بلدان الخليج العربي ودفعتهم الى التدخل، إن في الخليج - حالة البحرين- أو في الدول العربية الأخرى التي عرفت انتفاضات شعبية واسعة. وهذا ما يفسر تركيز المساعدات الإنمائية على بلدان بعينها، وهي مصر والأردن والمغرب، علماً أن البلدين الأخيرين هما ملكيتان وراثيتان. بالمقابل، لا تحظى البلدان الأقل نموا (السودان، فلسطين، الصومال) أو تلك التي لها توجهات سياسية مخالفة لتلك السائدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنفس الرعاية والاهتمام.

من جهة ثانية، تشكل الاعتبارات الدينية (نشر المذهب الوهابي)، إلى جانب الدوافع الاقتصادية عاملا أساسيا لتوجيه العون الإنمائي العربي- خاصة عبر البنك الإسلامي للتنمية- الى بلدان افريقيا جنوب الصحراء، خصوصا السنغال (انظر Robert A.C, ٢٠١٧).

على صعيد آخر، يؤشر الإهتمام الذي توليه البلدان والمؤسسات المالية الوطنية والإقليمية العربية لما اصطلح عليه بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية» وانخراطها في «شراكة دوفيل» إلى إصرار المانحين العرب في المساعدة الإنمائية على الإستمرار بتمويل سياسات نيولبرالية (أي سياسات تتبنى على لبرلة الاقتصاد والخصخصة والاستقرار الماكرواقتصادي) أبانت عن فشلها الذريع بحيث كانت من الأسباب الرئيسية لاندلاع الثورات العربية في سنة ٢٠١٠-٢٠١١. والحال أن» شراكة دوفيل»، في الوقت الذي تلتزم فيه بالنهوض بقيم الديمقراطية، والحرية، والرخاء المشترك، تربط تقديم المساعدة الإنمائية بالتزام البلدان المستفيدة «باقتصاد السوق... والانخراط في الإقتصاد الإقليمي والعالمي من خلال تنمية التجارة وجذب الإستثمارات الأجنبية للمنطقة» (انظر Ben Mustapha A, ٢٠١٦ ) من جهة أخرى، تشكل عدم قدرة البلدان العربية والمؤسسات المالية المانحة على الوفاء بالتزاماتها تجاه البلدان المستفيدة بسبب تقلبات أسعار المواد النفطية في السوق العالمية عائقا كبيرا أمام فعالية المساعدة الإنمائية ومعرقلا للتنمية. كما أنها ترغم البلدان المستفيدة على اتخاذ إجراءات ترهق كاهل الفئات المستضعفة والمتوسطة



# تجارب الاندماج الإقليمي العربي: حالة مجلس الخليج العربي واتحاد المغرب العربي

## مجلس التعاون الخليجي: الإنجازات والإخفاقات

**النشأة:**

تم انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية (يشار إليه في ما بعد بمجلس التعاون) سنة ١٩٨١ من طرف دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودول قطر والبحرين والكويت، إضافة الى سلطنة عمان. وكانت الإعتبارات الأمنية (خاصة بعد ثورة الخميني بإيران وتواجد الاساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية بالمنطقة) والتحديات الإقليمية من أبرز الدوافع للتعجيل بإقامة هذا الإتحاد. أضف الى هذا أن الثروة النفطية أصبحت محط اهتمام قوى إقليمية ودولية وتهدد بجعل دول الخليج العربي عرضة للأطماع السياسية. توفرت عوامل الوحدة من «قومية تدين بدين واحد»، وتراث حضاري مشترك، وقيم وعادات وتقاليد مشتركة وأنظمة سياسية متقاربة كونها ملكيات وراثية. وقد تعززت كل هذه العوامل بالرقعة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة، ويسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطا بينهم وتجانسا في الهوية والقيم. كما فرضت التحديات الإقتصادية ضرورة تجاوز الكيانات الصغيرة لمواجهة المنافسة الدولية وتلبية طموحات شعوبها في التنمية الشاملة. لكل هذه الأسباب اتفقت دول مجلس التعاون على تحقيق اندماج إقليمي شامل للقطاعات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. وقد حظي المدخل الاقتصادي بالأولوية من خلال اعتماد الإتفاقية الإقتصادية الموحدة (تم إقرارها من طرف المجلس الأعلى في نوفمبر ١٩٨١). وترسم هذه الاتفاقية خطة العمل الإقتصادي المشترك ومراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس على منوال الاتحاد الأوروبي. وتشمل الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على الخصوص:

• تحقيق المواطنة الإقتصادية لمواطني دول المجلس،

• تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس بصفة تدريجية ، بدءا بإقامة منطقة التجارة الحرة ، ثم الاتحاد ت الجمركي، ثم استكمال السوق الخليجية المشتركة، وانتهاء بالاتحاد النقدي والاقتصادي، وإقامة المؤسسات المشتركة اللازمة لذلك،

•تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والجمركية،

• ربط البنى الأساسية بدول المجلس، لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز، وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.

**الهياكل :**

عكس التجمعات الإقليمية الأخرى التي تلعب فيها المؤسسات فوق-الوطنية دورا رئيسيا، تتحكم الحكومات في دواليب القرار داخل مجلس التعاون. يتكون الهيكل المؤسساتي والتنظيمي من الأجهزة الأساسية التالية:

• المجلس الأعلى الذي يضم رؤساء الدول ويجتمع مرتين في السنة. يقوم المجلس الأعلى بوضع السياسة العليا لمجلس التعاون ويحدد الخطوط الرئيسية التي يسير عليها، كما يقوم بتعيين الأمين العام للمجلس. تؤخذ القرارات داخل المجلس الأعلى بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة بالنسبة للمسائل الموضوعية وبالأغلبية في ما يخص المسائل الإجرائية.

• المجلس الوزاري ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ، ويعقد اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر من أجل اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع. تم تشكيل العديد من اللجان على الصعيد الوزاري (المالية والتعاون الاقتصادي، والتعليم، والصحة، والقضايا الاجتماعية وتلك المتعلقة بالشغل) من أجل إعداد الدراسات واقتراح التوصيات للمجلس الأعلى.

• الأمانة العامة للمجلس: تمثل الجهاز الإداري والتنفيذي للمجلس وتضطلع بالاعداد لاجتماعات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وتحضر الدراسات والتقارير لهذا الغرض. كما تقوم بإعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتقارير وتسهر على تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء. تتمتع الأمانة العامة طبقا للنظام الأساسي لمجلس التعاون بالإستقلال التام وبميزانية

خاصة تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية. وتشكل الأمانة العامة للمجلس بهذا المعنى رديفا للجنة الأوروبية داخل هياكل الإتحاد الأوروبي (التي تضم كذلك المجلس الوزاري، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية). تجدر الإشارة الى أن المجلس يتوفر على هيئات متخصصة مكلفة بتصميم وتنفيذ المعايير التقنية والتحكيم التجاري وتسجيل براءات الاختراع.

**بعض المنجزات :**

•منطقة التجارة الحرة (١٩٨٣-٢٠٠٣)

تمكن مجلس التعاون من إقامة منطقة التبادل الحر من خلال التخفيف التدريجي للقيود التجارية حتى تزول كل الحواجز والرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية فيما بين الدول الأعضاء، على أن تطبق هذه الإجراءات على المنتجات من منشأ خليجي. وقد ساعد على إنجاز عملية الإنتقال إلى مرحلة التجارة الحرة ما يلي (انظر مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١١): السماح لمواطني الدول الأعضاء بمزاولة تجارة التجزئة والجملة بحلول ١٩٩٠، والسماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب لها للتمثيل التجاري في أي دولة عضو، والموافقة على إقامة مركز التحكيم التجاري وانشاء هيئة للتقييس (٢٠٠٢).

•تسريع جهود التكامل الإقتصادي في بداية الألفية الثالثة

مع حلول الألفية الثالثة، صادق مجلس التعاون على نسخة جديدة للإتفاقية الإقتصادية الموحدة (٢٠٠١) تضمنت نصوصا أو طورت نصوصا كانت قائمة مثل الإتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والإتحاد الإقتصادي والنقدي، والتعاون في مجال البنيات الاساسية وتنمية الموارد البشرية.
الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠٣)
يعتبر قيام الإتحاد الجمركي خطوة مهمة نحو إنجاز التكامل الإقتصادي لم يتم مباشرتها بعد على صعيد العمل الإقتصادي العربي المشترك رغم إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ٢٠٠٥. وقد تم الإتفاق على توحيد التعريفة الجمركية للإتحاد الجمركي لدول المجلس تجاه العالم الخارجي بواقع ٥٪ ابتدأ من ٢٠٠٣ وتطبيق المواصفات والمقاييس والعمل بنقطة الدخول الواحدة. كما تم تمكين الدول الأعضاء من حماية الصناعات الوطنية بعد قيام الإتحاد الجمركي بما في ذلك مكافحة الإغراق، والإجراءات الاحترازية. وقد تم تسجيل ارتفاع محسوس في التجارة البينية حيث بلغ ١٩،٩ مليار دولار في السنة الأولى لقيام الإتحاد الجمركي، وهي أعلى قيمة لإجمالي حجم التجارة البينية بين دول المجلس تم تحقيقها منذ قيام المجلس سنة ١٩٨١ (مركز الخليج ٢٠١١ و الشكل ١٢).

شكل ١٢ إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون

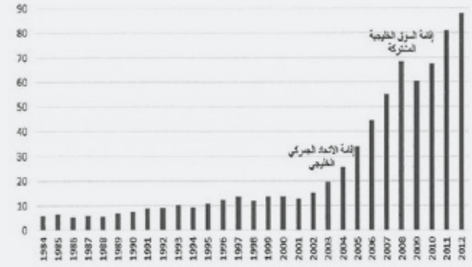


المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠١٣) تقرير حول السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام.

•انطلاق السوق الخليجية المشتركة (٢٠٠٩)

يسعى إطلاق السوق الخليجية المشتركة إلى تحويل دول مجلس التعاون الخليجي بأكملها إلى سوق مفتوحة واحدة دون أي عوائق أو حواجز جغرافية أو جمركية لانتقال السلع والخدمات ورأس المال والعمالة عبر حدود دول التعاون، وتذويب الفوارق والإختلافات بين السياسات الاقتصادية، والنقدية والمالية والمصرفية، وتحريرتجارة السلع والخدمات بشكل كامل وانتقال عناصر الإنتاج. ولعل أهم الإنعكاسات الايجابية المتوخاة من إقامة السوق المشتركة تسهيل انتقال منطقة الخليج العربي من مزود عالمي للنفط الخام الى قطب عالمي للصناعات كثيفة الإستخدام للطاقة، وكثيفة الإستعمال لرأس المال، وأهمها صناعة تكرير النفط والمواد البتروكيماوية والصلب والألومنيوم.

غير أن هناك عائقان أساسيان أمام إنجاز السوق المشتركة، أولهما ضرورة إيجاد البنية الأساسية للتكامل الإقتصادي، خاصة في مجالات النقل الطرقي والبحري والسككي، إضافة الى الربط الكهربائي. أما ثانيهما، فيتعلق بالتنسيق بين السياسات النقدية، إضافة الى التحكم في التضخم.



• الاتحاد النقدي والعملة الموحدة (٢٠١٠)

يعتبر إنشاء اتحاد نقدي محطة ضرورية للإنتقال من مرحلة السوق المشتركة إلى مرحلة الإتحاد الإقتصادي. ومن شأن إحداث الإتحاد النقدي وإصدار العملة الخليجية الموحدة أن يؤثر إيجابيا على قطاعات اقتصادية كالتجارة البينية والسياحة والإستثمارات في قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية. كما ستختفي المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية نتيجة التعامل بعملة خليجية واحدة. غير أن قرار الإمارات بعدم المشاركة في الإتحاد النقدي وانسحاب عمان من تطبيق العملة الموحدة، إضافة الى قرار الكويت بتحويل ربط عملتها الدينار بالدولار الى ربطها بسلة عملات، كلها عوامل عطلت اعتماد العملة الموحدة التي كان من المقرر العمل بها ابتداءً من سنة ٢٠١٠.

**إخفاقات الاندماج الخليجي**

ضعف التجارة البينية: تظل التجارة البينية بين دول مجلس التعاون محدودة رغم التحسن المسجل خلال العشرية الأولى للقرن الواحد والعشرين (شكل رقم ١٢المشار اليه أعلاه). فنسبة الواردات البينية مقارنة مع إجمالي واردات البلدان المغربية لم تتجاوز ١٠٪ بقليل الا سنة ٢٠٠٦ (شكل ١٣). كما أن نسبة الصادرات البينية مقارنة مع إجمالي صادرات هذه البلدان لم تتعدى ١٠٪ خلال نفس الفترة (شكل ١٤)

إن هذه النسب لا ترقى إلى المستويات التي بلغتها مناطق أخرى في العالم كمنظمة «الأسيان» (٢٣٪)، منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية (٤١٪)، والإتحاد الأوروبي (٥٧٪).

شكل ١٣
(Intra-subregional imports (percentage of total imports

شكل13: الواردات دون الاقليمية البينية (النسبة المئوية من مجموع الواردات)

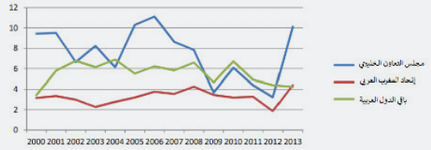


Source: ESCWA, 2015.

شكل ١٤

شكل14: الصادرات دون الاقليمية البينية (النسبة المئوية من مجموع الواردات)

ويرجع ضعف التجارة البينية داخل مجلس التعاون الى تشابه الهياكل الإنتاجية عوض تكاملها. ذلك أن ضعف القدرات الإنتاجية (الصناعة، الخدمات، الزراعة، تكنولوجيا المعلومات، إنتاج المعرفة) يقلص من فرص التبادل التجاري بين بلدان الخليج الأعضاء في مجلس التعاون. وهو يعكس الآثار السلبية للتركيز المفرط على النفط كمحرك أساسي للإنخراط وضعف القدرات الإنتاجية (الصناعة، الخدمات، الفلاحة). كما يحد استمرار العراقيل في وجه الانتقال السلس للسلع – في إطار الإتحاد الجمركي – من أهمية التجارة البينية داخل مجلس التعاون. وتتراوح هذه العوائق من عرقلة نقل البضائع بين دول الإتحاد الجمركي من خلال إعادة عملية تفتيش الشاحنات الى فرض رسوم بتسميات مختلفة على بضائع تنتقل بين دول الخليج مروراً بالتمييز ضد الخليجيين لصالح المواطنين في تطبيق الشروط الصحية على بعض السلع والمنتجات الغذائية وتأجيل تفعيل النظام الموحد لمكافحة الإغراق (العبيدلي ٢٠١٣،ع. السوق الخليجية المشتركة: تحديات وافاق مستقبلية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة).

أما في المجال الإستثماري، فيلاحظ أن الإستثمارات الأجنبية البينية لدول مجلس التعاون تبقى متواضعة إذ لا تتعدى ١٢٪ مقابل ٦٩،٢٪ بالاتحاد الأوروبي، و٥٤،٢٪ بين بلدان شرق آسيا و٣٨٪ داخل منطقة وسط وجنوب آسيا (جدول 0). من جهة أخرى، لم يؤد انتقال رؤوس الأموال بين دول مجلس التعاون الى الإستثمار في القطاعات المنتجة، بل اتجه أساسا إلى الأوراق المالية، محدثا بذلك حالات شديدة من المضاربة أدت الى حالات فقاعية انتهت بتسجيل خسائر طائلة بأسواق المال (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، المصدر أعلاه). كما شكل

الإستثمار في العقار وجهة مفضلة للمستثمرين الخليجيين، حيث أصبحت الطفرة العقارية في الخليج تقود مجموعة أخرى من محركات النشاط الإقتصادي كأسواق الأسهم وقطاع الفنادق والسياحة.

جدول 0

Source: Regional Investments flows

| المنطقة الشريك (مصدر الاستثمار) | المنطقة المعدة للتقارير (مكان الاستثمار) | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاتحاد الأوروبي | شمال افريقيا | جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية | شمال أميركا | جنوب أميركا | اقتصادات الخليج العربي | اقتصادات شرق الشرق الأوسط والأمم الأخرى | وسط وجنوب آسيا | شرق آسيا |
| الاتحاد الأوروبي | 8,140,828 | | 231,206 | 1,963,304 | 525,569 | 95 | 14,738 | 447,314 | 398,250 |
| شمال افريقيا | 9,636 | | 1,087 | 306 | 10 | 2,763 | 0 | 628 | 230 |
| جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية | 85,971 | | 42,010 | 7,911 | 2,019 | | 124 | 103,240 | 31,239 |
| شمال أميركا | 2,005,725 | | 48,481 | 810,383 | 213,571 | 165 | 25,352 | 180,757 | 214,180 |
| جنوب أميركا | 92,616 | | 460 | 35,465 | 41,685 | | 298 | 216 | 1,104 |
| اقتصادات الخليج العربي | 93,768 | | 9,777 | 7,387 | 352 | 17,710 | 1,676 | 16,070 | 2,937 |
| اقتصادات شرق الشرق الأوسط والأمم الأخرى | 43,524 | | 12,903 | 9,905 | 235 | 41 | 162 | 3,017 | 729 |
| وسط وجنوب آسيا | 103,531 | | 63,618 | 40,814 | 2,840 | 1,044 | 1,972 | 235,761 | 160,336 |
| شرق آسيا | 328,883 | | 38,390 | 395,356 | 51,161 | 5 | 310 | 287,657 | 1,678,798 |

Source: Yaseen, 2014

على مستوى آخر، يلاحظ أن بعض الإنجازات التي تذكر في البيانات الرسمية للأمانة العامة لمجلس التعاون والمؤسسات المركزية الأخرى لم يتم تنفيذها بشكل كامل. ويرجع هذا الخلل بالأساس الى عدم التزام حكومات الدول المعنية بقرارات المجلس الأعلى. على سبيل المثال، إذا تم عرض وظيفة في دولة عضو بمجلس الخليج، فإن الوظيفة تقتصر على مواطني تلك الدولة خلافا لقوانين السوق الخليجية المشتركة. كما أن دور المؤسسات فوق-الوطنية المكلفة بتتبع تنفيذ خطوات التكامل يبقى محدودا، خاصة بالنسبة للأمانة العامة التي تقوم بدور استشاري وإداري بالأساس، وليس تنفيذا أو رقابيا. بالمقابل، تقوم المفوضية الأوروبية بدور «الشرطي» وتغرم من يخالف القانون، بعد تحقيق شفاف وموضوعي، وبالتنسيق مع المحكمة الأوروبية (المصدر: العبيدلي ع وغادة أ، ٢٠١٦.التكامل الاقتصادي الخليجي- توصيات بناء على خبرة المجتمع الدولي في تفعيل الاتفاقيات الدولية، مجلة التعاون، العدد ٩٨، أبريل).

أخيرا وليس آخرا، إن المقاربة النيوليبرالية للإندماج الإقتصادي على منوال الإتحاد الأوروبي المعتمد أساسا على آليات السوق يجعل من فئة المستثمرين والتجار أكبر الرابحين من تحقيق الوحدة الإقتصادية الخليجية، في حين تدل مستويات البطالة المرتفعة بالمنطقة (أكثر من ٢٠٪ في بعض الدول الخليجية) على غياب التداعيات الإيجابية على شكل «اثار انتشارية» لهذا الاندماج. كما تبقى الوضعية المزرية للعمال الوافدين، وهم يشكلون نسب كبيرة من سكان المنطقة (٨١٪من سكان الامارات و٦٣٪ بالكويت، و٧٢٪ في قطر، و٥١٪ في البحرين، و٣١٪ في عمان، و٢٨٪ في السعودية)، تحديا كبيرا في ما يخص احترام أبسط حقوق الانسان داخل المنطقة الخليجية.



## .اتحاد المغرب العربي

### النشأة والاهداف

تعود فكرة إنشاء الإتحاد المغاربي الى ما قبل الإستقلال وتمت بلورتها من طرف ممثلين عن حزب الإستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي انعقد بمدينة طنجة المغربية سنة ١٩٥٨. وإذا كانت هناك محاولات قد تمت خلال الستينات من أجل بلورة الإتحاد بين دول المغرب العربي خلال الستينات من القرن الماضي – خاصة في سنة ١٩٦٤ حين تم إحداث اللجنة الاستشارية للمغرب العربي لتعزيز العلاقات بين دول المغرب العربي، فإن الإنطلاقة الرسمية لهذا التكتل الإقليمي تمت في مدينة مراكش سنة ١٩٨٩ حيث تم توقيع إنشاء اتحاد المغرب العربي من قبل المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

نصت معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي على تحقيق عدة أهداف أهمها «تعزيز أواصر الأخوة التي تربط بين الأعضاء وشعوبهم بعضهم ببعض» و»تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم» و»انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين» و»التحقيق التدريجي لحرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها». وقد ركزت السياسة المشتركة على التعاون على المستوى الدولي وفي ميدان الدفاع على استقلال الدول الأعضاء. كما ركزت على تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والإجتماعية والإهتمام بالميدان الثقافي.

### الهياكل

**مجلس رئاسة الإتحاد: يتكون مجلس رئاسة الإتحاد من رؤساء الدول الأعضاء ويعتبر أعلى جهاز في الإتحاد، كما يحق له وحده اتخاذ القرار وتصدر قراراته بالاجماع. يجتمع مجلس الرئاسة مرة في السنة.

**مجلس وزراء الخارجية: يضم هذا المجلس وزراء الخارجية في بلدان الإتحاد ويقوم بعدة مهام كالتحضير لدورات مجلس الرئاسة وإعداد الدراسات التي يكلفه بها مجلس الرئاسة.

**لجنة المتابعة: تتألف من الأعضاء المعينين من الحكومات لمتابعة شؤون الاتحاد، وتعتبر بمثابة هيئة المتابعة لتطبيق قرارات الاتحاد وجهاز لتنشيط العمل الوحدوي. لتحقيق هذا الغرض، تجتمع لجنة المتابعة دوريا مع الأمانة العامة لتقييم التقدم الحاصل وتحديد العوائق واقتراح الحلول.

الأمانة العامة: تسهر الأمانة العامة على تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة وإعداد البحوث والدراسات. كما تساهم في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الإتحاد بالتنسيق مع لجنة المتابعة.

**مجلس الشورى: يتألف من أعضاء يتم اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء. يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة ويبدي رأيه في المشاريع والقرارات التي يحيلها عليه مجلس الرئاسة، كما يمكن له رفع التوصيات الى مجلس الرئاسة.

### الاتفاقيات

وقعت دول الاتحاد المغاربي على قرابة ٣٠ اتفاقية مغاربية تهم العديد من المجالات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: التصريح الخاص بانشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر بين دول الإتحاد المغاربي (١٩٩٤)، الإتفاقية الخاصة بقواعد المنشأ (١٩٩٤) الإتفاقية التجارية والتعريفية (١٩٩١)، إتفاقية الضمان الاجتماعي (١٩٩١)، الميثاق المغاربي لحماية البيئة والتنمية المستدامة (١٩٩٢)، الإتفاقية الخاصة بالتنظيم القضائي المشترك، الإتفاقية حول التعاون الثقافي، إتفاقية التعاون في المجال البحري، الخ.. غير أن عدد الإتفاقيات التي تم التصديق عليها لا يتعدى الستة وتهم على الخصوص إنشاء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة (٢٠٠٢)، الاتفاقية الخصة بتبادل المنتجات الزراعية (١٩٩٣)، إتفاقية تشجيع وحماية الإستثمارات، وإتفاقية النقل البري للمسافرين والسلع والتر انزيت.

### المعيقات

على الرغم من مضي ثلاثين عاما تقريبا على تأسيسه، لا يزال الإتحاد المغاربي يعيش حالة من الجمود والضعف يؤشر اليها مستوى التجارة البينية بين الدول الأعضاء في

اتحاد المغرب العربي الذي لا يتجاوز ٣٪، وهي أدنى نسبة اندماج تجاري في العالم، كما أنها أدنى بكثير من تلك التي حققتها المجموعات الإقليمية الأخرى في أفريقيا (٩,٢٪ للمجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا، و١١,٢٪ لمجموعة جنوب أفريقيا للتنمية) أو على الصعيد العالمي (١٥٪ للإتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، و٢١٪ لرابطة دول جنوب شرق اسيا و٦٥٪ للإتحاد الأوروبي). وهناك عدة أسباب وراء فشل دول المغرب العربي في تحقيق الإندماج الإقتصادي الذي يشكل مطمحا ملحا لشعوبها وضرورة تاريخية وحيوية من أجل نهوضها. ويمكن حصر أهم المعيقات لانطلاق حقيقي للإتحاد المغاربي الى ثلاثة أصناف: ما هو سياسي، وما هو اقتصادي، وما هو مؤسساتي.

**•العوائق السياسية لبناء الإتحاد المغاربي**

تعتبر العوائق السياسية من أهم أسباب الجمود الذي يعرفه الاتحاد المغاربي منذ قرابة ثلاثين سنة. ويتعلق الأمر أساسا بالتوتر المستمر للعلاقات بين المغرب والجزائر، خاصة في ما يتعلق بمناهضة الجزائر لاسترجاع المغرب للصحراء من الإستعمار الإسباني، إضافة الى إغلاق الحدود البرية بين البلدين منذ ١٩٩٤. لذا، يشكل إيجاد حل مرضٍ ومقبول لجميع الأطراف مدخلا أساسيا لاعطاء نفس جديدٍ للبناء المغاربي. من جهة أخرى، لا تساعد الحرب الأهلية الدائرة رحاها في ليبيا منذ سنوات على انخراطها في أي شكل من أشكال التعاون بين دول المغرب العربي، بل إنها تؤثر سلبا على استقرار البلد الجار تونس.

لقد كان من تداعيات هذا الجمود السياسي للمشروع المغربي أن اتجهت بلدان المغرب العربي بصفة انفرادية الى نسج علاقات اقتصادية مع محيطها الإقليمي، متجاهلة جوارها المغربي. هكذا، قدم المغرب طلبا رسميا للإنخراط في المجموعة الإقتصادية لغرب أفريقيا، كما وقع اتفاقا مع دولة نيجيريا لتمديد خط التزود بالغاز لغرب افريقيا ليصل الى اسبانيا. كما تسعى تونس، وقد تتبعها الجزائر، للإنضمام الى «كوميسا» (السوق المشتركة لشرق افريقيا والجنوب الافريقي). ومن جهتها، قامت موريتانيا بالإنضمام الى مجموعة الخمسة لدول الساحل الافريقي.

**الحواجز الإقتصادية**

ان أهم الحواجز الإقتصادية التي يواجهها بناء اتحاد المغرب العربي تتمثل في تشابه الهياكل الإقتصادية وغياب التكامل بين اقتصاداتها. فالخيارات الإقتصادية الليبرالية للمغرب وتونس واختيارهما التركيز على العلاقات مع الإتحاد الأوروبي أدى بهما الى إعطاء الأولوية للتخصص في الأنشطة الكثيفة العمالة الموجهة الى التصدير لدرجة أنهما يتنافسان لتعظيم حصتهما من السوق الأوروبية لهذه المنتجات (خاصة بالنسبة لصناعة النسيج والألبسة) وكذلك لجلب الإستثمارات الأجنبية. وقد عزز من هذا التوجه إصرار الإتحاد الأوروبي على التعامل مع دول المغرب العربي على أساس ثنائي لأنه يقوي من قدرته التفاوضية تجاهها. وتتجسد هذه المقاربة الثنائية بالخصوص في السياسة الأوروبية للجوار المبنية على تعامل الإتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي كلاً على حدة. بمعنى آخر، ينتج عن الأولوية التي أعطتها الدول المغاربية لعلاقاتها الإقتصادية مع الإتحاد الأوروبي ذات الطابع العمودي تهميش للتعاون الإقتصادي جنوب-جنوب ذي الطبيعة الأفقية. ويتجلى غياب التكامل بين الهياكل الإقتصادية في الإختلاف الواضح بين بنية الصادرات (أو العرض) والطلب في المنطقة المغاربية. ويزيد من حدة هذا التنافر ضعف التنويع على مستوى النسيج الاقتصادي، خاصة بالنسبة للجزائر وليبيا وموريتانيا. أخيرا وليس اخرا، يشكو الفضاء الإقتصادي المغاربي من عدم ملاءمة البنيات التحتية، خاصة بالنسبة للموانئ والربط البحري بين دول المنطقة.

**•معيقات ذات طابع مؤسساتي**

يعتبر تركيز كل سلطات القرار بين يدي مجلس الرئاسة عرقلة حقيقية للسير الطبيعي للإتحاد ويوازيه ضعف مؤسسات الأمانة العامة ومجلس الشورى، علماً أن مجلس الرئاسة لم يجتمع منذ ١٩٩٤. بالإضافة الى هذا، يشكو الإتحاد المغاربي من المقاربة الفوقية التي أسست له في غياب أي مشاركة شعبية أو فضاءات تمكن من إشراك مؤسسات المجتمع المدني والقوى الحية الفاعلة في المجتمعات المغاربية.
٣,٢,٥. تكلفة «اللامغرب « (أو تكلفة عدم بناء اتحاد المغرب العربي)

لقد تطرق عدد من المحللين للكسب الفائت أو المنافع التي تحرم منها دول الإتحاد المغربي بفعل الجمود الذي يعاني منه هذا الأخير. واذا كانت تكلفة عدم تفعيل الاتحاد المغاربي اقتصادية بالأساس، فهذا لاينبغي أن ينسينا أبعادها السياسية والأمنية.



**•التكلفة الاقتصادية «للامغرب».**

يتم تقييم التكلفة الإقتصادية للامغرب بالنظر الى حجم المبادلات التجارية التي لا تنجز بين الدول المغاربية بفعل استمرار العوائق المشار اليها سابقا، خاصة فيما يتعلق بالحواجز الجمركية وغير الجمركية، وكذلك ما يتعلق منها باللوجيستيك.هكذا، يتبين من دراسة Azzam M et alii ٢٠١٧ . التي أنجزت حديثا أن حجم التجارة البينية بالمغرب العربي لم تتجاوز ٦٧٢٤,٠٦ مليار دولار سنة ٢٠١٥، أي أنها لم تتجاوز ٢٧,٤٪ من الحجم المحتمل (أو الممكن) والذي قدر ب ٢٤٥١,٦٧ مليار دولار. وتتوقع نفس الدراسة تحسن ملحوظ في مستويات التجارة البينية قد تبلغ ١١,٨٪ من اجمالي التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي و٦,٤٪ من اجمالي الناتج الداخلي الخام، أي ما يوازي ثلاثة أضعاف النسبة المسجلة سنة ٢٠١٥ (٣,٦٪ من اجمالي التجارة الخارجية و٢,٠٥٪ من اجمالي الناتج الداخلي الخام للمنطقة).

إن هذا الإرتفاع الملحوظ في التجارة البينية في حالة ما تمت إزالة مختلف العوائق أمام الإندماج المغاربي يبقى رغم ذلك محدودا إذا ما قارناه مع مستويات الإندماج التجاري في مناطق أخرى من العالم، في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، بل وحتى في أفريقيا. وهذا يؤكد مرة أخرى عيوب ومحدودية الإندماج الإقتصادي المعتمد على التجارة الحرة في غياب هياكل اقتصادية تتميز بالتنوع وتحتل فيها الصناعة مكانة مركزية بالنظر الى الإرتباطات الأمامية والخلفية التي تحدثها داخل النسيج الإقتصادي. وهذا يرتبط باعتماد مقاربة تحويلية للإندماج الإقليمي تعتمد على التعاون وتنسيق السياسات التجارية والصناعية وإنجاز بنيات تحتية بشكل مشترك وتبني سياسات إجتماعية تقدمية.

**•التكلفة السياسية والأمنية**

إن عدم تحقيق الإتحاد المغاربي باعتباره ضرورة تاريخية واستراتيجية قد يساهم في تأزيم الأوضاع في بلدان المغرب العربي التي تشكو من مختلف مظاهر الحرمان والعجز الاجتماعي والبطالة المتفشية في وسط الشباب وتفاقم الفوارق الطبقية والمجالية. وتزداد هذه الأوضاع سوءا في ظل الازمة العميقة التي تضرب بلدان الإتحاد الأوروبي التي وما لها من آثار سلبية على بلدان الاتحاد المغاربي. إضافة الى ذلك، يؤدي الجمود الذي يخيم على الإتحاد المغاربي إلى زيادة التسابق على التسلح من طرف المغرب والجزائر، وهذا يتم على حساب الاستثمار النافع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت النفقات العسكرية مستوى قياسيا سنة ٢٠١٥ يقدر ب ٦,٢٤٪. من جهة أخرى، يؤدي عدم الثقة وغياب التنسيق بين المغرب والجزائر، خاصة في ما يخص محاربة الإرهاب، إلى تفاقم المخاطر الأمنية على حدود البلدين المتاخمين لمنطقة الساحل الأفريقي، حيث تنشط الجماعات الإرهابية المتطرفة.

## إمكانية النزوع نحو الهيمنة

لقد كشفت الأزمات العالمية واتساع الفوارق في العقود الأخيرة عن الجوانب السلبية في التعاون جنوب- جنوب. ذلك أنه بقدر ما تعتمد سياسات المساعدة الإنمائية المنتهجة من طرف البلدان الصاعدة تجاه بلدان الجنوب على مبادئ التضامن، بقدر ما تسعى الى تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال هذا التعاون. فوجود قوى تنمو بسرعة في محيط جهوي مكون من دول فقيرة يمكن أن يوفر مساحات للتعاون والإستفادة المتبادلة، لكن مصالح الطرفين لا تلتقي بالضرورة في كل الحالات. لهذا، وجب وضع سياسات وممارسات البلدان الصاعدة تحت المراقبة، بعيدا عن الخطابات الرسمية المستهلكة. وهذا يهم على الخصوص المساعدة المشروطة (أو المربوطة) Country Case Studies on S/S Cooperation,CPDE,p١٤,٢٠١٦,ROA.

وخطر السقوط في فخ المديونية والشفافية والمساءلة المتبادلة من خلال ممثلي السكان المنتخبين ومؤسسات المجتمع المدني الجادة على المستويين الوطني والمحلي.



## المراجع


الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،2013. تقرير حول السوق الخليجية المشتركة: أرقام وحقائق.

البنك الدولي، 2008. لماذا المعونة مقابل التجارة؟ حوار مع يوري دادوش،3 يوليو.

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،2011. مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عيده الثلاثين، تقييم الأداء ومقترحات للتفعيل.

Azzam M et alii, 2017. L' integration regionale du Maghreb: Quelles alternatives populaires pour une integration effective et durable, FMAS\FTDES.

Ben Mustapha A, 2016. Les faces cachees du partenariat de Deauville, nawaa (website), 29 mai.

Besharati, N.A., Rawhani, C., & Rios, O.R. 2017. A monitoring and evaluation framework for South-South cooperation (Working Paper). Johannesburg: South African Institute for International Affairs (SAIIA).

Correa M.L.,2017. La quantification de la cooperation Sud-Sud et ses consequences sur la politique etrangere des pays en voie de developpement, Centre Sud, no 41

Country Case Studies on South-South Cooperation, CSO Partnership for Development Effectiveness, The Reality of Aid, 2016.
Di Ciommo M, 2017.Approaches to measuring and monitoring South-South cooperation,Development Initiatives. Bristol, UK.
Easterly W,2001. The Elusive Quest For Growth, MIT Press, Boston

Ennis C.A. and Momani B, 2013. Shaping the Middle East in the Midst of the Arab Risings : Turkish and Saudi foreign policy strategies, Third World Quarterly, 34:6.

Escwa, 2015. Assessing Arab Economic Integration, Towards the Arab Customs Union, United Nations, Beirut.)p90
Vice Presidency Document of the World Bank June 2010 : Arab Development Assistance FOUR DECADES OF COOPERATION Middle East and North Africa Region Concessional Finance and Global Partnerships © 2010 The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank Washington DC.

Indian Development Cooperation: A Theoretical and Institutional Framework, 2016. Forum for Indian Development Cooperation, Policy Brief, March

Luijkx W and Benn J, 2017. Emerging providers' international co-operation for development,OECD, Paris.

NeST Africa, 2015. Developing a conceptual framework for south-south cooperation, Working Document,SAIIA.

OECD, 2017. Trends in Arab concessional financing for development, DAC global relations.
Resurging South, Stylized Facts. RIS, New Delhi.
Robert A.C, 2017. Trafics d' influence en Afrique, Le Monde diplomatique, Janvier.

Shahid Yusuf with Deaton A, Dervis K, Easterly W, Ito T, Stiglitz E, 2009. Economics through the decades,The World Bank, Washington.

Stiglitz J,2002. Globalization and Its Discontents, W.W. Norton

Turin D.R,2010. The Beijing Consensus:China's Alternative Development Model, Inquiries, vol.2, No1

World Bank,2018. Arab Aid on the Rise 2011-2016, Mena Knowledge and Learning, Number 163.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و 23 منظمة غير حكومية تعمل في 12 دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة 1997 بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام 2000.
بالتعاون مع شراكة منظمات المجتمع المدني من آجل فعالية التنمية

صندوق بريد: 5792/14 | مزرعة : 1105-2070 | بيروت، لبنان
هاتف: 366-319-1-961+ | فاكس: 636-815-1-961+
www.annd.org

www.annd.org
2030monitor.annd.org
civicspace.annd.org

Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia